ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

The Role of Syntactic Guidance Rules in Directing The Introduction and Delay between The Pillars of Attribution and its Semantic Values among The Parsers of The Holy Qur'an (from The Third Century until The Seventh Century AH)

PhD.Mohammad Khamis Ahmad Mohammad
Department of Arabic Language, Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
m.kh.771771@gmail.com
Prof. Amira Ahmed Yossef Soliman.
Professor of Grammar, Morphology, and Metrics, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Women, Ain Shams University.
Amira@Yossef@women.asu.edu.eg
Prof. Sabah Saber Hussein
Professor of Linguistic Studies, Arabic Department, Faculty of Women for Arts, Science & Education,Ain Shams University, Egypt
Sabah.saber@women.asu.edu.eg

Receive Date :18 September 2024, Revise Date: 10 October 2024, Accept Date: 15 October 2024.
DOI: 10.21608/buhuth.2024.316537.1758
Volume5 Issue7– July (2025) Pp. 248- 283.

Abstract

This research aims to use accountability as an Approach to confront bullying in universities as a workplace, through presenting theoretical frameworks for bullying in universities as a workplace, including: the concept of bullying in the workplace, its causes, and its effects, defining the theoretical bases of accountability in universities as: the concept of accountability in universities, its objectives, importance, and fields, and the relationship between the application of accountability fields with confronting bullying in universities as a workplace, as well as introducing Denmark's experience in activating accountability fields to confront bullying in universities as a workplace, and defining the requirements for enhancing accountability to confront bullying in universities as a workplace in light of the Danish experience, and documenting manifestations of bullying in Egyptian universities as a workplace theoretically. The descriptive approach was relied upon for its suitability to the nature of the research, and the research reached a set of procedural suggestions related to meeting the requirements for enhancing accountability to combat bullying in Egyptian universities as workplaces in the light of the Danish experience. Among the most important are: promoting a culture of work discipline within the university work environment, enhancing job satisfaction among all employees, and adopting a clear and declared policy to confront bullying in universities as workplaces.

Keywords: Accountability, Workplace Bullying, Combating Bullying in Universities, Work Discipline, Human Relations, Professional Ethics.

دور قواعد التوجيه التركيبية في توجيه التقديم والتأخير بين أركان الإسناد وقيمه الدلالية عند معربي القرآن الكريم

"من القرن الثالث حتى القرن السابع الهجري"

محمد خميس أحمد محمد
باحث دكتوراه/ قسم اللغة العربية وآدابها
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس- مصر
m.kh.771771@gmail.com

أ.د/أميرة أحمد يوسف سليمان
أستاذ النحو والصرف - قسم اللغة العربية وآدابها- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس- مصر
Amira.Yossef@women.asu.edu.eg

أ.د/صباح صابر حسين
أستاذ العلوم اللغوية - قسم اللغة العربية وآدابها- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس- مصر
Sabah.saber@women.asu.edu.eg

المستخلص:
عرضت الدراسة دور قواعد التوجيه التركيبية في التوجيه النحوي لمواضع التقديم والتأخير بين أركان الإسناد في النص القرآني وقيمه الدلالية، وذلك عند معربي القرآن الكريم من القرن الثالث حتى القرن السابع الهجري، وتتبعت هذا الأثر لقواعد التوجيه التركيبية والاحتجاج بها على التقديم والتأخير إثباتا أو نفيا بالوصف والتحليل، وما ترتب عليه من آثار تركيبية أخرى أو ما امتنع من الوجوه في ضوء هذه القواعد، وغير ذلك من تداعيات التوجيه النحوي الاستدلالي في ضوء قواعد التوجيه التركيبية على السياق التركيبي للنص القرآني، وما خرج إليه من مضامين دلالية تبعا لذلك؛ نظرا لما للتقديم والتأخير تلك القضية السياقية من أبعاد تركيبية وأسلوبية وجمالية على امتداد النص القرآني، وهو ما جاء عبر تناول مواضع التقديم والتأخير بين أركان الإسناد في الجملة الاسمية المطلقة، والجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ، والجملة الفعلية، كما رصدت الدراسة مظاهر هذا الدور لقواعد التوجيه وتوظيفها وتعددها وتنوعها في الموضع الواحد من مُعْرِب لآخر، لتكون المحصّلة مجموعة من قواعد التوجيه التي تتضافر في توجيه المسألة الواحدة، ولكلٍّ منها مقوماتها التركيبية والدلالية.

الكلمات الدالة: قواعد التوجيه التركيبية، التوجيه النحوي، التقديم، التأخير، أركان الإسناد، معربو القرآن الكريم.

مقدمة

حفل الدرس النحوي منذ بداياته بوفرة في أصوله وأدلته، وتنوعت تبعا لذلك طرائق الاستدلال على ما يصدر من أحكام، وقد تتبّع النحاة قضايا النحو ومسائله بالبيان والتعليل، ووضعوا لذلك ضوابطَ وقواعد تجري عليها مختلف الوجوه والأحكام، وتسري على مختلف المسائل والظواهر في السياق الاستعمالي للغة، تلك القواعد تغاير قواعد أبواب النحو ومسائله الفرعية المفردة؛ إذ تتعدّاها لتأخذ طابع المنهجية والعموم، وهي ما عُرِف في التراث النحوي بالقواعد الكلية مقابل القواعد الجزئية.

وقد برز دور قواعد التوجيه عند معربي القرآن الكريم خلال الفترة من القرن الثالث حتى القرن السابع الهجري، وظهر ذلك في توجيه مختلف قضايا التركيب ومنها الرتبة؛ إذ تتضافر قواعد توجيه عدة لتوجيه مسائلها في الموضع الواحد من التركيب، ولذا سلط هذا البحث الضوء على دور تلك القواعد في توجيههم مسائل التقديم والتأخير بين أركان الإسناد في النص القرآني؛ إذ يستندون إليها عند حمله على أحد الوجوه من إثبات أو نفي التقديم والتأخير، وذلك استدلالا على الأحكام أو تقريرا لها أو تعليلا واحتجاجا، ويتم هذا في ضوء معطيات النص الدلالية وما يستدعيه الوجه المتصل بإحدى تلك القواعد من الدلالة.

أهمية الدراسة وأهداف البحث

- تزخر كتب التراث النحوي وبخاصة كتب توجيه النص القرآني بكمّ وافر من قواعد التوجيه، وكان لها أثر بالغ في ضبط التوجيه والاستدلال عليه، ومن ثم تهدف الدراسة لتناول ذلك عبر مسائل تقديم وتأخير أركان الإسناد.
- تُعدّ قواعد التوجيه أحد طرائق الاستدلال الرئيسة في أصول النحو، وقد بلغت مبلغ الظاهرة؛ لذا فمن الأهمية البالغة دراسة دورها في توجيه النص القرآني وتأويله، وتوجيه عوارض التركيب وتحوّلاته، وتقرير عدوله وخروجه عن القاعدة، ولبيان مظاهر هذا الدور بالغ الأثر، مما يؤول إلى بيان التداعيات والآثار التركيبية في السياق المترتبة على الاستدلال بهذه القواعد المتعلقة بالتركيب وتوظيفها في توجيه مسائل تقديم وتأخير أركان الإسناد، وذلك من أهداف الدراسة وغاياتها.
- دراسة مظاهر توظيف قواعد التوجيه التركيبية -المتصلة بالتركيب وقضاياه- في توجيه السياق التركيبي للنص القرآني وتأويل قضاياه وظواهره المتنوعة في ضوء معطيات النص الدلالية، وذلك عند كل من تعرّض لتوجيه النص القرآني من القرن الثالث حتى السابع الهجري، وهي قرون شهدت ازدهارا ملحوظا في شتى فروع العلم والأدب، ونضج فيها الفكر الاستدلالي في الدرس النحوي؛ واستند إليها اللاحقون في مصنفاتهم، ومن ثَم كانت جديرة بأن تُخصّ بالدراسة.
- بيان مدى استنباط موجِّهي النص القرآني قواعد توجيه جديدة في ضوء تحليلهم السياق التركيبي للنص القرآني وتوجيهه.
- بيان مدى تضافر قواعد التوجيه في الاستدلال على التقديم والتأخير في الموضع الواحد، وما لذلك من آثار تركيبية ودلالية.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة التطبيقية منهجا قائما على الوصف والتحليل للتراكيب القرآنية وقضاياها لبيان دور قواعد التوجيه التركيبية في توجيهها، وما لذلك من آثار وتداعيات على السياق التركيبي والدلالي، كما يعتمد المنهج إحصاء مظاهر هذا الدور لقواعد التوجيه التركيبية وتوظيفها في توجيه قضايا التقديم والتأخير بين أركان الإسناد في النص القرآني.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على قواعد التوجيه التركيبية، وهي التي تَرِد في إطار التركيب النحوي متعلقةً بقضاياه وتوجيهها وتنظيم العلاقة بين العناصر التركيبية، ولذا تخرج قواعد التوجيه الصرفية عن متناول هذه الدراسة، كما تقتصر الدراسة على تناول دور هذه القواعد وتوظيفها عند معربي القرآن، ويشمل كل من تعرّض لتوجيه النص القرآني وإعرابه من النحاة والمفسرين من القرن الثالث حتى القرن السابع الهجري؛ فيندرج تحت هذه الحقبة الزمنية المصنفات في إعراب القرآن كمصنف الفراء والزجاج والنحاس وابن الأنباري وغيرهم، وكذا مصنفات التفاسير؛ فتعتمد الدراسة بشكل رئيس على مصادر إعراب القرآن الكريم ومعانيه، والتفاسير التي يطغى عليها التحليل النحوي والإعرابي، مثل: الكشاف والمحرر الوجيز؛ حيث يغلب على مادتها الإعراب والتحليل النحوي أويشغل حيزا كبيرا فيها، كما تتمثّل فيها آراء أصحابها وتوجيهاتهم النحوية للقضايا التركيبية في النص القرآني، إضافة إلى كتب التراث النحوي المنضوية تحت هذه الحقبة الزمنية، والتي تعرّض فيها أصحابها للشواهد القرآنية بالتوجيه النحوي والإعراب؛ فكثيرا ما تتمثّل فيها آراء أصحابها وتوجيهاتهم النحوية والإعرابية للنص القرآني، وذلك مثل الخصائص لابن جني ومصنفات أبي علي الفارسي؛ فهي تمثّل مصدرا رئيسا لتوجيههم النحوي والإعرابي للنص القرآني.

الدراسات السابقة

- قواعد الاستدلال النحوي وأثرها في توجيه النص القرآني دراسة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، شهينازمزداوت، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب واللغات- جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2013م.

وهي بحث قصير موجز، جاء على فصلين بَلغا مجتمعين خمسا وأربعين صفحة تقريبا؛ فهو مجموع عدد صفحاتهما معا، جاء الفصل الأول في ثلاث وعشرين صفحة،وهو بعنوان:قواعد الاستدلال النحوي بين تأسيس المصطلح وضرورة الموضوع، وتناول تسعة موضوعات في إطار تمهيدي وجيز، مثل: النحو بين القاعدة والتقعيد، القاعدة بين اللغة والاصطلاح، أنواع القواعد النحوية، علاقتها بقضايا التفكير النحوي، وجاء الفصل الثاني في أربع وعشرين صفحة،وهو بعنوان:توجيه النص القرآني في ضوء قواعد الاستدلال النحوي، وافتتح بتوطئة في صفحتين، ثم قُسّم على عشرة موضوعات بمقدار صفحتين تقريبا لكل موضوع.

- قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، 1997م .
- قواعد التوجيه عند ابن الأنباري، أحمد نزال غازي الشمري، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، 2009م.

وهي تُعنى بقواعد التوجيه في آثار ابن الأنباري ومصنفاته وأقواله فيها وموقفه منها مقارنة بموقف البصريين والكوفيين، دون قَصدٍ إلى تناول توظيفها في توجيه النص القرآني ودراسة الأثر المترتب عليه.

- قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، فارس علي مسلم السعود، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة آل البيت، 2009م.
- قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة-دراسة في كتاب الإنصاف، حميدة مصمودي،مذكرة ماجستير،كلية الآدب واللغات- جامعة محمد خيضر، 2013م.
- قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو العربي ، سعاد محمد علي عوض الكريم ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ،كلية التربية- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015م.

وهو بحث موجز لم يتناول قواعد التوجيه وأقوال النحاة فيها وتوظيفهم إياها سوى فيما لا يتجاوز أربعين صفحة .

- قواعد التوجيه النحوي لدى المفسرين الأندلسيين "ابن عطية وأبو حيان الأندلسي أنموذجاً"، د.أسامة اختيار،د.زلال عبود، مجلة كلية الإلهيات،العدد 6، جامعة سيرت- تركيا، 2019م.

وهو بحث ملخص ذُكِر في مقدمته أن الغاية منه إبراز دور المفسرين الأندلسيين في التوجيه النحوي، وقد عرض عددا من قواعد التوجيه مصنفة حسب تصنيف الدكتور تمام حسان لها إلى قواعد استدلالية وقواعد المعنى، وقواعد المبنى.

- قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، إخلاص عبيد عبد الله، كلية التربية، جامعة القادسية-جمهورية العراق، 2017م.

وهو بحث مكمل من متطلبات نيل درجة الماجستير، عالجت فيه الباحثة العنوان في مائة وثلاثين صفحة تقريبا بعد استبعاد صفحات المقدمة والتمهيد والخاتمة، وذلك على ثلاثة فصول؛ أولها العامل، وثانيها القياس، وثالثها التركيب، وقد مرت الباحثة على الموضوعات داخل الفصول نقلا عن أبي حيان والتعقيب عليه بشكل موجز دون تَتَبُّع الآثار التركيبية لموضع الاستدلال بقواعد التوجيه والإفاضة في تحليلها.

خطة البحث

جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة محاور على النحو التالي:

أولَا: التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المطلقة ‹المبتدأ والخبر›:

1- إثبات التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر.

2- نفي التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر.

ثانيا: التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ:

❖ التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة بـ‹كان› وأخواتها:

1- إثبات التقديم والتأخير بين اسم ‹كان› وخبرها.

2- نفي التقديم والتأخير بين اسم ‹كان› وخبرها.

❖ تقديم وتأخير أحد ركني الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة بـالمشبهات بـ ‹ليس›.

❖ التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة بـ‹إنَّ›وأخواتها:

1- إثبات التقديم والتأخير بين اسم ‹إنَّ› وخبرها.

2- نفي التقديم والتأخير بين خبر‹إنَّ› وما في صلة اسمها.

ثالثا: التقديم والتأخير في ركني الإسناد في الجملة الفعلية‹‹الفعل والفاعل››.

ثم جاءت الخاتمة لتعرض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج.

تمهيد

يُعدُّ ما جاء به أحد المعاصرين وهو الدكتور/تمام حسان أبرز محاولة لتسليط الضوء على قواعد التوجيه ووضع تعريف لها، وقد أطلق عليها مصطلح« قواعد التوجيه»، وعرّفها بأنها: تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم[1].

1) يُنظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، أ.د.تمام حسّان، الهيئة العامة للكتاب، ط1، 2000م، ص189-190.

ويُعدّ هذا المصطلح « قواعد التوجيه» وتعريفه أوضح مِن وسْمِها بالكلية؛ إذ أن صفة الكلية لا تطّرد في الكثير منها؛ يقول أحد الباحثين:"قواعد التوجيه لا تهتم بالمسائل المفردة في الأبواب النحوية – فقط- كقواعد النحو بل تهتم – أيضا- بالقواعد الكلية العامة التي لا تختص بباب واحد وإنما تُوظّف في أكثر من باب، وهذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال"[2].

كما عرّفها أحد المحدثين بقوله:"هي قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه وتنظّر له وقد صيغت لتقريره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له"[3]؛ فهي بذلك تشير إلى توظيفها في تفسير الظواهر النحوية على نحو منهجي مجرّد؛ فقواعد التوجيه "هي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة والتزموا بها في التقعيد النحوي وبناء الأحكام ، وهي تُعد جزءا من أصول النحو"[4].

*أركان الإسناد: استعمل ابن هشام هذا المصطلح عند تناوله المرفوعات وأتى على ذكر الفاعل منها[5]، ويقصد بذلك أركان الجملة الأساسية التي لا بد منها ولا تتم الجملة أو تستقل إلا بها، وهي طرفي الإسناد في الجملة من مسند ومسند إليه، أو الخبر والمخبر عنه[6]، فالإسناد علاقة سياقية بين المسند والمسند إليه تربط المبتدأ بخبره، والفعل بفاعله أو نائب فاعله[7].

دور قواعد التوجيه التركيبية في توجيه التقديم والتأخير بين أركان الإسناد، وقيمه الدلالية

أولا: التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المطلقة ‹المبتدأ والخبر›:

ساق معربو القرآن الكريم من قواعد التوجيه ما يثبتون به التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر أو ينفونه بينهما، وذلك في عدد من المواضع، وبالنظر إلى اعتبارات عدة يكون على إثرها حكم التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر هو الوجوب أو الجواز أو المنع، مثل تضمُّن أحدهما أحد أصحاب الصدارة في الجملة، أو جهة تعيين أحدهما من حيث التعريف أو التنكير، وغير ذلك مما يخرج فيه التقديم والتأخير إلى غايات أسلوبية ومضامين دلالية، وقد يستدلون في ذلك على الوجه الواحد بقاعدة توجيه أو أكثر، وهو ما أشار إليه ابن جني بقوله: "الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلتين وأكثر من ذلك"[8]؛ إذ تتضافر قاعدتا توجيه أو أكثر لضبط التوجيه النحوي والاحتجاج له، ومن تلك القواعد التوجيهية والمواضع القرآنية ما يلي :

1- إثبات التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر :

---

[2]) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: عصام عيد فهمي أبو غربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2006،1م، ص503.

[3]) قواعد التوجيه في النحو العربي: عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم -جامعة القاهرة، 1997م، ص12.

[4]) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق 502

5) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام ‹761هـ›، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع– سوريا، د.ت، ص 204.

6) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد، ابن الخشاب ‹567 هـ›، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، 1392هـ- 1972م، ص 24.

7) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان عمر،عالم الكتب، ط 5، 1427هـ-2006م،ص186، 191، 192، 194.

8) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني‹392هـ›، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت، 158/1.

– الشاهد الأول: قوله تعالى:ﱡﱠ (البقرة:7)، تناولوا فيه التقديم والتأخير عبر عدة قواعد ينتظمها استدلالين، هما: عدم الابتداء بالنكرة، والعناية بالمشاكلة ونسق الكلام، وذلك على النحو التالي:

- "النكرات لا تسبق أفاعيلها"[9].
- "النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام"[10].
- "النكرة لا يبتدأ بها، فإذا وجدت متقدّمة فى اللفظ، علم أنّها الخبر"[11].
- "الْمُحَافَظَةَ عَلَى نَظْمِ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ"[12].
- "التشاكل في كلام القوم مطلوب"[13].

فقد وجه ابن سيده قراءة رفع ﱡﱠ[14]على الابتداء، حيث تكون مبتدأً مؤخرا، ويكون الجار والمجرورﱡﱠ خبرا مقدما، وفي تقديمه تصحيح لجواز الابتداء بالنكرةﱡﱠ، وفي ذلك إشارة إلى قاعدة التوجيه المقررة "النكرات لا تسبق أفاعيلها"[15]، قال: "قرأ الجمهور: غشاوة بكسر الغين ورفع التاء، ...، وتقديم المجرور الذي هو على أبصارهم مصحح لجواز الابتداء بالنكرة، مع أن فيه مطابقة بالجملة قبله لأنه تقدم فيها الجزء المحكوم به. وهذه كذلك الجملتان تؤول دلالتهما إلى معنى واحد، وهو منعهم من الإيمان"[16].

فتوجيهه الجملة على التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر يأتي في ضوء ما تقرر لدى النحاة من مثل هذه القواعد التوجيهية القائلة: "النكرة لا يبتدأ بها، فإذا وجدت متقدّمة فى اللفظ، علم أنّها الخبر"[17]،

9) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ‹207هـ›، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط1، 169/1.

10) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ‹581هـ›، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1412ه - 1992م، ص61.

11) البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الأثير ‹606 هـ›، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، 58/1.

12) مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي خطيب الري‹606هـ›، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط3، 1420هـ، 455/6.

13) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني ‹643هـ›، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1427ه- 2006م، 586/4.

14) قرأ عاصم في رواية المفضل: وعلى أبصارهم غشاوة بالنصب على تقدير وجعل، وكذلك روى روح بن عبد المؤمن عن ابن أبي أميّة عن أبي بكر لم يروه غيره، وقرأ الباقون بالرفع على الابتداء[جامع البيان في القراءات السبع ،عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة - الإمارات، ط1، 1428هـ - 2007م، 836/2].

15) معاني القرآن، الفراء 169/1

16) إعراب القرآن، علي بن إسماعيل،ابن سيده، نسخة برنامج المكتبة الشاملة، 32/1.

17) البديع في علم العربية، ابن الأثير 58/1

وهكذا كان تقديم الخبر حينئذ واجبا لتسويغه الابتداء بالنكرة[18]، كما جعَل هذا التقديم والتأخير من قبيل المطابقة والمشاكلة في الكلام؛ إذ كان تقديم الخبر وهو العنصر المسند المحكوم به[19]بين ركني الإسناد متّسقا مع ما في الجملة قبله من تقديم المسند المحكوم به كذلك وهو الفعل ، وفي حمل الكلام على المشاكلة استدلال بقواعد التوجيه المقرّرَة ضرورة مراعاة التناسب ، ومن ذلك قول فخر الدين الرازي: "الْمُحَافَظَةَ عَلَى نَظْمِ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ"[20]، وكذا قول المنتجب الهمذاني: "التشاكل في كلام القوم مطلوب"[21].

وإلى جانب تصحيح الابتداء بالنكرة والمشاكلة مع الكلام قبله- يُعد إجراء الكلام على التقديم والتأخير مسوّغا يجيز تمام الكلام وانقطاعه عند؛ ومن ثَمّ يجوز الاستئناف بجملة ، يقول الأخفش:"إنّ الختم ليس يقع على الأبصار. إنما قال نم نى ثم قال: مستأنفا"[22].

وكذا أورده ابن خالويه على التقديم والتأخير مقرّرا الاستئناف، قال: "قوله تعالى: يم يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه استأنف الكلام مبتدئا، ونوى به التقديم، وبالخبر التأخير، فكأنه قال: وغشاوة على أبصارهم"[23].

وهكذا تتضح هذه المزية الأسلوبية للتقديم والتأخير عندما يتم الكلام عند قوله تعالى: ، والابتداء بقوله: ؛ فلا يتعلق الجار والمجرور بالفعل قبله[24]، وعليه يكون كلاما مستقلا مُهيَّأً للانقطاع جملةً مستأنفة لا محل لها أو للاتصال جملةً معطوفةً من قبيل عطف الجمل، "وتكون الواو

18) يُنظر: الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر،ابن الحاجب، تحقيق:د/صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب-القاهرة، ط1، 2010م، ص16.

19) المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه[توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي،شرح وتحقيق:عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ- 2008م، 286/1].

20) مفاتيح الغيب 455/6.

21) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 4/ 586

22) معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، الأخفش الأوسط ‹215هـ›، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م، 36/1.

23) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه‹370هـ›، المحقق: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق- بيروت، ط4، 1401هـ، 67.

24) أجيز أن يكون الختم يشمل الجميع ‹القلوب والسمع والأبصار›، وتكون الغشاوة بمعنى الختم فتقع موقع مصدر من معناه، وعلى هذا يكون الوقف ،كما أجيز أن تكون الغشاوة على السمع والأبصار، وعليه يكون الوقف ، فيكون هو الخبر المقدم للمبتدأ [ينظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الدين القرطبي‹671هـ›، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط2، 1384هـ- 1964م، 191/1 ،البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت.لبنان،1422هـ- 2001م، ط1، 81/1].

عاطفة جملة على جملة"[25]، يقول أبو جعفر الطبري: "قولهُ □ □ً خبرٌ مبتدأ بعد تمام الخبر عمَّا ختم الله جلَّ ثناؤه عليه من جوارح الكفّار الذين مضت قِصَصهم"[26]، "وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين: إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك آكد لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والإسمية تدل على الثبوت. وكان تقديم الفعلية أولى لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه"[27]،وكان"□ □ً هَذَا ابْتِدَاء الْكَلَام، وَمَعْنَاهُ: على أَبْصَارهم غطاء"[28] وذلك على القطع والاستئناف دلالة على اختصاص البصر دون ما قبله من القلب والسمع بهذا المعنى من الغشاوة والظُّلمة وامتناع النور عنه فلا ينتفعون به[29]، كما دل على أن هذا الوصف ثابت في حقهم لا ينفك عنهم.

– الشاهد الثاني: قوله تعالى:ّ□ ين □ □ □ □ □□ □بجبح بخ بم بهٍ(الأنبياء:109)، يُذكر فيه التقديم والتأخير عبر الاستدلال بمراعاة التناسب بين الفواصل القرآنية، وسيقت قواعد التوجيه في ذلك على النحو التالي:

- "يقع التطابق بين فواصل الآيات ؛ فإنّ فواصل الآيات كرؤوس الأبيات"[30].
- "كثيراً ما يرجح الحكم في الشيء لكونه فاصلة آخر آية"[31].
- "رُؤُوسُ الآيِ وفَواصِلُها يَجْرِي فيها ما يَجْرِي في أَواخِرِ الأَبْياتِ والفَواصِل"[32].

حيث يُحملّ بجبح بخ بم بهٍعلى مبتدأ مؤخر وهو المستفهم عنه ّأبىبهٍ، وخبر مقدم ّأ□ٍ، ومعطوف عليهّأبجبخٍ، وتكون الجملة الاستفهامية من المبتدأ والخبر في موضع نصب بالفعل المعلق قبلها ّأ□ٍ،وتأخر المستفهم عنه المبتدأ مراعاةً لتناسب الفواصل[33]، كذا أورد ابن سيده مستدلا في ذلك بقواعد التوجيه التي تقرر الاتساع والمشاكلة في فواصل الآيات، قال:"أ□ٍ معلقة والجملة الاستفهامية في موضع نصب بأدري، وتأخر

25) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي، المحقق:عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية–بيروت،ط1–1422هـ ،89/1.

26) جامع البيان في تأويل القرآن ،محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة،ط1، 1420هـ –2000م، 262/1 .

27) إعراب القرآن ،ابن سيده 32/1

28) تفسير القرآن، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني‹489هـ›،المحقق: ياسر بن إبراهيم،وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن،الرياض– السعودية،ط1، 1418هـ– 1997م، 47/1.

29) يُنظر: تفسير الراغب الأصفهاني،أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهانى ‹502هـ›،تحقيق ودراسة(تفسير الفاتحة والبقرة): د.محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب– جامعة طنطا،ط1، 1420هـ – 1999م، 92/1، 93 .

30) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنبارى، تحقيق ومراجعة: طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، 106/1 . بتصرف في شطر القاعدة الأول، وينظر: معاني القرآن، الفراء 283/3.

31) إعراب القرآن،ابن سيده 348/6

32) المحكم والمحيط الأعظم،أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي‹ت:458هـ›، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1421هـ– 2000م، 8/10

33) يُنظر: البحر المحيط 318/6 ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي‹756هـ›، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم–دمشق، د.ت، 217/8

المستفهم عنه لكونه فاصلة إذ لو كان التركيب ‹أقريب ما توعدون أم بعيد› لم تكن فاصلة وكثيراً ما يرجح الحكم في الشيء لكونه فاصلة آخر آية"[34].

وهكذا كان ما قررته قاعدة التوجيه من التناسب اللفظي بين الفواصل تعليلا لإجراء الكلام على مبتدأ مؤخّر وخبر مقَدّم ، ويمكن أن يكون تقديم الخبر ههنا بسبب صدارة الاستفهام ، وكذلك يكون من قبيل تقديم الأهم الذي عليه مقصود الاستفهام وغرض الكلام ، كما سبق تقريره من قواعد التوجيه ، ومثله في قوله تعالى: ﱡﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋﱌﱍﱎ(الطور:15)؛ إذ كان القصد إلى الاستفهام عن موعد تحقق موعودهم ومدى قرب زمنه أو بعده، دون الاستفهام عن الموعود ذاته، وهو ما فسّره مكي القيسي بقوله:"أي: قل لهم يا محمد: ما أدري متى يحل بكم عقاب الله على كفركم. أقريب هو أم بعيد"[35]، وكذا أوضح القرطبي ما عليه مدار الكلام من الاستفهام عن الموعد الزمني لموعودهم مع اختلاف في بيان هذا الموعود؛ قال: "ﱡﱢ بِهِّيَعْنِي أَجَلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يَدْرِيهِ أَحَدٌ لَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.وَقِيلَ: آذَنْتُكُمْ بِالْحَرْبِ وَلَكِنِّي لَا أَدْرِي مَتَى يُؤْذَنُ لِي فِي محاربتكم"[36].

وعلى غير هذا الوجه من التقديم أجاز العكبري ارتفاع ﱡﱢ بهِّ فاعلا لـ ﱡﱢ الصفة المشبهة المعتمدة على الهمزة ، وحينئذ يكون ﱡﱢ مبتدأً باقيا على رتبته ، ويكون ﱡﱢ بهِّ سادا مسدّ خبره ، كما جوّز ارتفاعه فاعلا لـ ﱡﱢ ؛ فيكون مما يتنازع فيه العمل[37].

2- نفي التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر:

- الشاهد الأول:قوله تعالى: ﱡﱢ(آل عمران:198)، منعوا من التقديم والتأخير فيه مستدلين بقواعد التوجيه كما يلي:

- "الموصولات لا يجوز أن يفرق بين بعض صلاتها وبعض بشيء غريب منها"[38].
- "لا يخبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها"[39].

34) إعراب القرآن،ابن سيده 348/6

35) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي ‹437هـ›، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ-2008م، 4830/7

36) الجامع لأحكام القرآن 350/11

37) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري‹616هـ›، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، 930/2 ، الكتاب الفريد 522/4، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 217/8

38) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ابن السراج ‹316هـ›، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، 237/2

39) إعراب القرآن، ابن سيده 205/3

- "الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بِحَالٍ لِغَيْرِهِ، وَالْفَصْلَ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِ الْحَالِ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الِاخْتِيَارِ "[40].
- "يضعف الفصل بين الحال وصاحبه بالأجنبي عنهما"[41].

ذهب بعضهم إلى أن يكون ًاآ متعلقا بما تعلق به الظرف ٌ قبله على الحالية من الضمير المستكن في الظرف، ويكون ٌ هو خبر المبتدأ ٌ، وهو مقدم على الحال من ضمير الظرف في نية التأخير، وهو ما منعه آخرون أن يجرى الكلام على تقديم وتأخير؛ لما فيه من الفصل بين بعض صلة ٌ وبعضها الآخر بخبر المبتدأ وهو ليس من الصلة[42]، وعليه منع ابن سيده التقديم والتأخير ههنا مبينا وجه الاستدلال؛ قال: "قيل: فيه تقديم وتأخير. أي الذي عند الله للأبرار خير لهم، وهذا ذهول عن قاعدة العربية من أن المجرور إذ ذاك يتعلق بما تعلق به الظرف الواقع صلة للموصول، فيكون المجرور داخلاً في حيز الصلة، ولا يخبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها"[43]، وفيما استدل به من قوله:"لا يخبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها" قاعدة توجيه تتضافر مع غيرها من القواعد التي تمنع الفصل بين أجزاء صلة الموصول بالأجنبي عنها.

وكذا استبعد العكبري القول بالتقديم والتأخير في الآية على هذا الوجه، وذهب في الاستدلال عليه من جهة أخرى، وهي الفصل بين المبتدأ والخبر بما ليس منه، والفصل بين الحال وصاحبه بخبر المبتدأ، وهو ما لم يُجزه في اختيار الكلام[44]، فهو بذلك يستدل بما يقرره بعض النحاة من قبح الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي عنهما سوى في الشعر[45]، وعدم جواز الفصل بين الحال وصاحبه بالأجنبي عنهما[46]،

40) التبيان في إعراب القرآن 324/1. بتصرف.

41) أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي‹646هـ›، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل-بيروت، 1409هـ- 1989م، 204/1. بتصرف. وينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي‹686هـ›، تحقيق: أ.د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس- ليبيا، 1975م، 460/2، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط1، 295/2

42) ينظر: البحر المحيط 155/3، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي‹1270هـ›، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1415هـ، 383/2

43) إعراب القرآن، ابن سيده 205/3

44) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 324/1

45) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان‹368 هـ›،المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1،2008م، 244/1، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي‹377هـ›، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 1408هـ- 1988م، 267، الخصائص 392/2، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب 210/1

46) ينظر: أمالي ابن الحاجب 204/1، شرح الرضي على الكافية 460/2، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 295/2

وهو ما يتأكد بما جاء في قول ابن جني بعد حديثه عن قبح الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي: "على الجملة فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قُبْح الفصل بينهما"[47].

فقد اتضح القول بمنع تقديم الخبر على نية التأخير في الآية، وكذا يمتنع أن يكون الجار والمجرور حالا مؤخرا مما في الصلة قبل الخبر، مقدما في التقدير، وعليه يتضح ما ذهبوا إليه من جواز أن يكون هو خبر المبتدأ في نية التقديم، أي: والذي عند الله مستقر للأبرار، ويكون خبرا ثانيا، أو يكون متعلقا بالخبر أو صفة له[48]، "والمعنى: وما عند الله من الكثير الدائم خير للأبرار مما يتقلب فيه الفجار من القليل الزائل"[49].

– الشاهد الثاني:قوله تعالى: ﴿ٱ□□□□□□نى□يرٍ﴾(الأعراف:8)، امتنع لديهم حمله على التقديم والتأخير في ضوء الاستدلال بعدم الفصل بين المصدر أو الموصول وصلته، وذلك على النحو التالي من قواعد التوجيه:

- "لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصولِ، ولا تفرق بين الصلة والموصول بالخبر، ولا بتوابع الموصول بعد تمامه كالصفة والبدلِ، وما أشبه ذلك"[50].
- "الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي وما ليس منهما لا يصح"[51].
- "اتصال الصلة بالموصول أشد من اتصال المبتدأ بالخبر؛ ألا ترى أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد"[52].
- "لا يجوز أن يفصل بين المصدر وصلته بخبر المبتدأ ، كما لا يجوز أن يفصل بين الموصول وصلته بخبر المبتدأ"[53].

يجوز أن يكون مبتدأ، ويكون خبره، وهو اختيار الفراء[54]، وينتصب ظرفا متعلقا بالمصدر ﴿ٱ□﴾[55]؛ فلا يجوز تقديم الخبر ﴿□﴾ على الظرف معمول المصدر لما فيه من الفصل بين المصدر

47) الخصائص 392/2
48) ينظر: إعراب القرآن لابن سيده 205/3، التبيان في إعراب القرآن 324/1، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 196/2، البحر المحيط 155/3
49) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 196/2
50) الأصول في النحو 269/2
51) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ‹377 هـ›، المحقق: د.حسن هنداوي، دار القلم–دمشق، دار المنارة– بيروت، ط1، 1407هـ–1987م، 141
52) السابق 145
53) البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 355
54) ينظر: معاني القرآن،الفراء 373/1
55) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس‹338هـ›، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 45/1، المحرر الوجيز 375/2

وصلته بما ليس منها، فلا يفصل بينهما بخبر المبتدأ، ومثل هذا تتابعت قواعد التوجيه في تقريره[56].وانتفاء جواز تقديم الخبر على الظرف ههنا يتضح عند تعلق الظرف بالمبتدأ، دون أن يكون الظرف في موضع الخبر للمبتدأ ويكونّ خبرا ثانيا أو تابعا للمبتدأ، كما لا يتضح هذا المنع من جواز تقديم الخبر عند تقدير مبتدأ يكونّ خبرا له، أو تقدير مبتدأ لـّ[57].

ووقوع المبتدأ والخبر معرفتين معا هو مما قد يلتبس ويُشكل وخاصة عندما يتقدم الخبر على المبتدأ[58] ولذا يتوسط ضمير الفصل بينهما إذا كان الخبر معرفة ؛ لرفع توهم كون الخبر صفة[59]، ولو أجيز تقديم الخبر على الظرف ههنا لوقع اللبس؛ إذ يتوهم أن يكونّ نعتا لا خبرا لـّ، نظرا لكونهما معرفتين، وكذلك يتوهم تعلق الظرف بـّ وليس بـّ، نظرا لكونهما مصدرين متواليين صالحين لتنازع تعلق الظرف بأحدهما، وكل هذا مما يُبرز أثر امتناع تقديم الخبر على الظرف معمول المبتدأ ههنا ؛ وعليه تتضح دلالة الكلام على الترتيب مبتدأ ثم ظرفه ثم خبره ، يقول الطبري:"معنى الكلام: والوزن يوم نسأل الذين أرسل إليهم والمرسلين، الحق ويعني بـ"الحق" العدلَ[60].

ثانيا: التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ:

❖ التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة بـ‹كان› وأخواتها:

يقول ابن السراج:"جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير, فهو جائز في "كان" إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه فإن فصلت بظرف ملغى جاز "[61].

1- إثبات التقديم والتأخير بين اسم ‹كان› وخبرها :

- الشاهد الأول:قال تعالى:ّنيير ين(النمل:51)، أخذ الكلام في التقديم والتأخير بين اسمّيرٍ وخبرها ههنا منحى استدلاليا قوامه صدارة الاستفهام وانقطاعه مما قبله، وهو ما تمثله قواعد التوجيه التالية:

56) ينظر: مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي ‹437هـ›، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1405هـ، 283/1، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 14/3، البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 355

57) أجيز أن يكونّ متعلقا بمقدر خبرا عنّ، أي: مستقر أو ثابت يومئذ ؛ فيكون ّ نعتا لـّ أو منصوبا على المصدر أو بدلا من المقدر في الظرف أو خبرا ثانيا، فيجوز تقديمه على الظرف نعتا أو مصدرا منصوبا، ولا يجوز تقديمه بدلا لمنع تقدم البدل على المبدل منه، كما أجيزّ خبرا لمبتدأ مقدر،أو تقدير مبتدأ لـّ[ينظر :مشكل إعراب القرآن،القيسي282/1 ، 283، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 14/3، السابق 354/1 ،355، التبيان في إعراب القرآن 557/1].

58) ينظر: البديع في علم العربية 56/1 ، شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي‹643هـ›، قدم له:الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، 247/1.

59) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري ‹538هـ›، المحقق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال-بيروت، ط1، 1993م، 172

60) جامع البيان في تأويل القرآن 309/12

61) الأصول في النحو 86/1

- "الاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة الابتداء به"[62].
- "الاستفهام له صدر الكلام"[63].
- "الاستفهام له صدرُ الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروفُ الجرّ. وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر"[64].

يُقرأ أَيِنَّ بفتح الهمزة وبكسرها[65]، وعلى القراءتين أجيزت أَيِرَّ ناقصة، ويكون اسمها ما بعدها ، وخبرها اسم الاستفهام المتقدم عليها ؛ وهو ما ذهب مكي القيسي في تعليله بصدارة الاستفهام، وهو ما يُعلَّل به نظائره في مواضع أخرى من كتاب الله تعالى[66]؛ يقول: "قَوْله:"أَيِن يرَ ين" من قَرَأَ بِالْكَسْرِ فعلى الِابْتِدَاء، وَ خبر أَيِرَّمقدم، لِأَن الاستفهام لَهُ صدر الْكَلَام، وَاسْم أَيِرَّ،وَلَا يعْمل فِي وَلَكِن يعْمل فِي مَوضِع الْجُمْلَة كلهَا"... فأمّا من قَرَأَ أَيِنَّ بِالْفَتْح، فإنه جعل خبر أَيِرَّ، و«الْعَاقبَة» اسْمهَا،و«أَنّ»بَدَلا من«الْعَاقبَة» في موضع رفع"[67].

فعلى صدارة الاستفهام يتّضح عدم إعمال فِي مفعولا به، وتكون جملة الاستفهام معلقة في موضع نصب بالفعل قبلها ، وهو ما يُبرز تقديم خبر أَيِرَّ عليها ؛ إذ كانت ناقصة لا تامة، فيكون اسم الاستفهام أحد معموليها ومن ركني الإسناد في جملتها دون أن يكون مكملا فيها على الحالية لما بعد أَيِرَّ[68] ؛ فقد أجازه القيسي حالا على قراءة أَيِنَّ بِالْفَتْح ، وذلك عند القول بتمام أَيِرَّ أو نقصانها ، ويكون خبر أَيِرَّ الناقصة ما بعدها من قوله تعالى:"أَيِنَّ"[69]، وقد عدَّه بعضُهم في موضع اسمها مؤخرا، والخبر[70]، وفي القول بتقديم اسم الاستفهام خبرا للناسخ غَنَاء عن هذا وذاك، وعليه يكون اسما لـ أَيِرَّ لا غير، ويتضح

---

62) معاني القرآن،الفراء 142/1

63) الخصائص 353/1 ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري‹577هـ›، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م، 514/2

64) شرح المفصل 409/2

65) قرأ أبو جعفر ونافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر أَيِنَّ بكسر الألف، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف أَيِنَّ بفتح الألف. وروي عن يعقوب بكسر الألف أيضا برواية روح وزيد[المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري‹381هـ›، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية- دمشق، 1981م، 333، 334].

66) من نظائره المتشابهات قوله تعالى:"أَيِنَّ (غافر21) حيث أجيز خبرٌ أَيِرَّ مقدما لصدارة الاستفهام، أو تكون أَيِرَّ التامة فيكون اسم الاستفهام ظرفا ملغى[ينظر :إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه‹370هـ›، تحقيق:د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط1 ،1992هـ، 265/2، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 482/5، مشكل إعراب القرآن 636/2].

67) مشكل إعراب القرآن 536/2، 537 . وينظر :البيان في غريب إعراب القرآن 225/2،224

68) ذكره المنتجب الهمذاني على الحال وعاملة أَيِرَّ أو ما دل عليه من الفعل، أي: دمر، وصاحب الحال هو اسم أَيِرَّ[ينظر :الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 100/5].

69) مشكل إعراب القرآن 536/2، 537 . وينظر :البيان في غريب إعراب القرآن 225/2،224

70) ذهب النحاس إلى جواز نصب خبرا مقدما لـ أَيِرَّ، ويكون أَيِنَّ بفتح الهمزة في موضع رفع اسما لها[ينظر :إعراب القرآن،النحاس 148/3،السابق نفسه]، وقال المنتجب الهمذاني في قراءة بالنصب خبرا:"لا ينبغي لأحد أن يقرأ به لأن القراءة سنة متبعة"[الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 102/5].

ٱلَّذِينَ بدلا من ٱلَّذِينَ[71]، وأجازه الفراء بدلا من اسم الاستفهام على خلاف في ذلك[72]، أو يكون في موضع نصب على حذف حرف جر ،أي:لأنّا دمرناهم، أو يكون خبرا لمحذوف، أي: هي أنا دمرناهم[73].

وتقديم اسم الاستفهام ههنا خبرا لـٱلۡأَبۡتَرُهو مما يتضح عبر قراءة ٱلۡأَبۡتَرُ بِالْكَسْرِ على الاستئناف، ويكون في تقديمه ما يُغني عن تقدير خبر كان محذوفا[74]، ويبرِز دلالة التحذير والتخويف التي خرج إليها اسم الاستفهام المتصدّر ههنا[75]، والتي قد لا تتبيّن على غير التقديم، كما تتضح دلالة الكلام،أي: "فانظر يا محمد بعين قلبك إلى عاقبة غدر ثمود بنبيهم صالح، كيف كانت؟"[76]، أي: كان عاقبة مكرهم واقعة على وجه عجيب يعتبر به[77].

– الشاهد الثاني:قوله تعالى:ٱلصَّمَدُ(الإخلاص:4)، يذكرون فيه التقديم والتأخير مستدلين بمراعاة التناسب بين الفواصل تارة، وتقديم ما كان عليه الاهتمام وقصد الكلام تارة، والاتساع عند كثرة الاستعمال تارة أخرى، وذلك عبر قواعد التوجيه التالية:

- "كثيراً ما يرجح الحكم في الشيء لكونه فاصلة آخر آية"[78].
- "تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ أَوْلَى"[79].
- "الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح فى غرض المتكلم"[80].

71) ينظر: التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي‹468هـ›، المحقق: أصل تحقيقه في(15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: عمادة البحث العلمي– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ ، 265/17

72) ينظر: معاني القرآن، الفراء 296/2 . ورُدّ بوجوب إعادة الاستفهام عند الإبدال منه[ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 101/5، إعراب القرآن، ابن سيده 122/7].

73) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ‹311هـ›، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب–بيروت، ط1، 1408هـ–1988م، 124/4، 125، الهداية إلى بلوغ النهاية 5448/8، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري‹538هـ›، دار الكتاب العربي–بيروت، ط3، 1407هـ، 373/3، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي‹685هـ›، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط1، 1418هـ، 163/4، الجامع لأحكام القرآن 217/13

74) أجاز ابن عطية التمام والنقصان فيٱلۡأَبۡتَرُعلى قراءة كسر الهمزة، وعند القول بنقصانها أجاز أن يكون خبرها محذوفا أو يكون خبرها هوٱلَّذِينَ[ينظر :المحرر الوجيز 264/4].

75) جعل مكي القيسيٱلَّذِينَ ههنا بمعنى التحذير والتخويف[ينظر :الهداية إلى بلوغ النهاية 1374/2].

76) جامع البيان في تأويل القرآن 480/19 . قال النيسابوري:"أي: انظر أيّ شيء كان عاقبة مكرهم"[إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين‹550هـ›، المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط1، 1415هـ، 634/2].

77) روح المعاني 208/10. ذكره تعقيبا على اختياره تقديم اسم الاستفهام خبرا لـٱلۡأَبۡتَرُ، وٱلَّذِينَ الاسم.

78) إعراب القرآن،ابن سيده 6/ 348

79) مفاتيح الغيب 365/32

80) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السبكي ‹773هـ›، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ط1، 1423هـ– 2003م ،385/1.
وينظر: مسائل نحو مفردة، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د.جميل عبد الله عويضة، الرئاسة العامة.وكالة الغوث الدولية، 1422هـ/2001م، 3

● "ما يكثر في كلامهم، ويكثر في استعمالهم له، قد يستجيزون فيه من الحذف والتغيير ما لا يستجيزون منه في غيره"[81].

حيث يتوجه على التقديم والتأخير بين معمولي «كان»، ويكونّ اسمها مؤخرا، وفي خبرها المقدَّم قولان، أولهما: ، وقد استدل فخر الدين الرازي على تقديمه بقوله :"كَانَ مِنْ حَقِّ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: وَلَمْ يكن له أحد كفوا إِلَّا أَنَّ فَرْطَ الْعِنَايَةِ أَوْجَبَ تَقْدِيمَهُ"[82]، وهو يشير في ذلك إلى قاعدة التوجيه: "تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ أَوْلَى"[83]، كما قال ابن سيده: "النفي لم يتسلط إلا على الخبر الذي هو كفو، وله متعلق به"[84]؛ فعلى تقديم خبرا لـ نٍّيتضح أن مقصد الكلام هو نفي المماثلة، "أي ولم يكن أحد شبيها ولا كفوا"[85]،كما يتضح تعلق الجار والمجرور الملغىّ بهذا الخبر أو بـ نٍّ، أو يكون معمولا لأحدهما وهو في موضع نصب حالا من الخبر أو منّ[86]، ولولا تقدّم هذا الجار والمجرور تخصيصا وتبيينا، لمَا صح أن يكونّ خبرا[87]، كما أن في هذا الوجه من التقديم مانعا مما أجيز على غيره من نصبّ حالا منّ أو من الضمير فيّ، أو يكون داخلا في جملة مفسرة بعد ضمير القصة المقدر فيّ نٍّ[88].

كما ذهب ابن سيده في تعليل تقدمّ خبرا لـ نٍّ وتأخير اسمها وحسَّنه أنْ كان فاصلة ، يشير إلى قاعدة التوجيه التي تنص على مراعاة تناسب الفواصل[89]، وفي هذا يقول القرطبي:"تَقْدِيرُهُ: وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَدَّمَ خَبَرَ كَانَ عَلَى اسْمِهَا، لِيَنْسَاقَ أَوَاخِرُ الآي على نظم واحد"[90].

81) الإغفال((وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب(معاني القرآن وإعرابه)لأبي إسحاق الزَّجَّاج ‹311هـ›))، أبو عليّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار الفارسيّ ‹377هـ›، تحقيق: د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2003م، 387/2

82) مفاتيح الغيب 389/6 . وقد جعل الجار والمجرورّ لغوا غير مقدر معه‹مستقر›؛ فلا يصلح خبرا للفعل الناسخ[ينظر: مفاتيح الغيب 365/32].

83) السابق 365/32

84) إعراب القرآن، ابن سيده 224/8

85) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله‹370هـ›، دار الكتب المصرية، 1360هـ – 1941م، 231

86) ينظر:إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن الباقولي‹543هـ›، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري–القاهرة، دار الكتاب اللبنانية–بيروت، ط4، 1420هـ، 283/1، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، علي بن الحسين بن علي،أبو الحسن الباقولي‹543هـ›، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية–دمشق،مطبعة الصباح، 1994م، 1493/2، التبيان في إعراب القرآن 1309/2، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 486/6

87) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 94/1

88) أخرجّ حالا على أن يكونّ الخبر، كما ذهب بعض الكوفيين إلى تقدير ضمير الأمر أو القصة في الفعل الناسخ ، وتكون الجملة بعده خبره مفسرة له،وّحال أيضا[ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج 283/1، 284 ،الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 487/6].

89) ينظر: إعراب القرآن ، ابن سيده 223/8

90) الجامع لأحكام القرآن 246/20. وكذا ذُكر في تعليله لدى متأخري المفسرين رعاية الفواصل والاهتمام[ينظر:التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور‹1393هـ›، الدار التونسية–تونس، 1984هـ، 620/30، روح المعاني 515/15].

والقول الثاني في خبرٍ نٍّ المقدم: الجار والمجرورٍ [91]، ذهب إليه بعضهم مصرّحا بمتابعته سيبويه في ذلك عملا بمقتضى مذهبه واختياره في الظرف المتقدم، أو مشيرا إليه[92]، وهو ما قرره من قاعدة التوجيه:"إذا أردت الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ. وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن"[93]، يريد تقدير الظرف بمعنى استقر إذا كان خبرا؛ ومن ثم يختار تقديمه، وإذا كان غير خبر فيلغى وموضعه التأخير[94].

وكذا جعل بعضهم تقديم الظرف والجار والمجرور خبر‹كان› على اسمها من قبيل ما كثر في القرآن الكريم[95]، وفيه إشارة إلى قواعد التوجيه المقررة جواز الخروج عن الأصل لكثرة الاستعمال، ومن ذلك قول ابن الأنباري:"من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام: إما لكثرة الاستعمال، أو تنبيه على أصل، أو غير ذلك"[96].

وكذا ذهب المجاشعي إلى تقديم الجار والمجرورٍ خبرا لٍّ نٍّ معللا بأنه موضع الفائدة، وهو يشير إلى قواعد التوجيه التي تؤكّد تقديم الأهم في الكلام، ومنها:"الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح فى غرض المتكلم"[97]، وفي قوله متابعة لمَن جعل في تقديمٍ عناية واهتماما به أن كان مركز المعنى وعليه مدار الكلام[98].

وهكذا تضافرت قواعد توجيه عدة لتقرير مثل هذا النمط من تقديم الجار والمجرور وتعليله خبرا لٍّنٍّ؛ فيكون الجار تاما مكتفيا مقدَّرا معه: استقر، وعلى غير تقديمه خبرا يكون ناقصا متعلقا بٍّ[99]،

91) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 1309/2، إعراب القراءات السبع وعللها، 547/2، غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم الكرماني‹505هـ›، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، مؤسسة علوم القرآن- بيروت، د.ت، 1409/2

92) ينظر: إعراب القرآن،النحاس 296/2، الهداية إلى بلوغ النهاية 8500/12 ، 8501، 196/5، مشكل إعراب القرآن 854/2، إعراب القرآن،ابن سيده 222/8. وقد حملوا كلامه على الجواز والاستحسان لا الوجوب. ومنهم مَن لم يصرح بمتابعته سيبويه في هذا بل تضمّن كلامه إشارات من مذهبه[ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 547/2، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 487/6].

93) الكتاب 56/1

94) ينظر: شرح كتاب سيبويه،السيرافي 320/1 ،321 ، شرح المفصل 343/4

95) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج،الباقولي 284/1

96) الإنصاف 328/1

97) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح 385/1

98) ينظر: الكشاف 818/4، 819، إعراب القرآن، ابن سيده 223/8، مفاتيح الغيب 365/32، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 347/5، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب 210/4. وقد جعلوا "له" المتقدم لغو، ويتعلق بٍّ،أو حال من ضمير مستتر فيه، غير أن البيضاوي علاوة على هذا أجازه خبرا للناسخ.

99) إذا كان الجار والمجرور ههنا تاما بما يقدر فيه من فعل الاستقرار، صلح أن يكون خبرا لٍّنٍّ،ولا يكون متعلقا بـٍّ، وإذا كان ناقصا؛ فلا يُقدّر معه الاستقرار، ولا يصلح خبرا، ويكون متعلقه ٍّ[ينظر: إعراب القرآن، ابن سيده 223/8].

وكذلك جعلوا حالا متقدما من ، أو حالا من الضمير في، على القول بتقديم الجار والمجرور خبرا للناسخ[100]؛ أَيْ: وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ كُفُوًا[101].

2- نفي التقديم والتأخير بين اسم ‹كان› وخبرها :

- الشاهد الأول:قوله تعالى:(الأعراف:137)، منعوا التقديم والتأخير بين معمولي كان مستدلين بعدد من قواعد التوجيه كما يلي:

- "لا يلي العامل ما عمل فيه غيره"[102].
- "اكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد"[103].
- "لا يكون الأبعد أقوى حالًا من الأقرب"[104].
- "الفاعل ليس رتبته التقديم"[105]
- "الشيء إذا وقع في رتبته فلا يُنوى به تقديم ولا تأخير من غير اضطرار"[106].

لم يُجَز ما ذهب إليه بعضهم من حمل الكلام على تقديم وتأخير ورفع اسما لـ مؤخرا، وخبرها، دون رفعه بـ، وذلك في ضوء قواعد التوجيه المقررة أولوية قرب العامل وإعمال الثاني دون الأول[107]، مثلما أورد ابن جني:"إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمال الثاني أيضًا لقربه؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالًا من الأقرب"[108]، وهو ما استدل به مكي القيسي في نفيه تأخير اسم كان على نية التقديم ههنا؛ قال:"أَجَازَ بعض الْبَصرِيين أَن يكون اسْم يُرَاد بِهِ التَّقْدِيم و الْخَبَر وَهُوَ بعيد، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي قَوْله(109)أَن اسْم وَأكْثر الْبَصرِيين لَا يُجِيزهُ لِأَن الْفِعْل الثَّانِي أولى بِرَفْع الِاسْم الَّذِي

100) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية 8500/12 ، 8501، إعراب القرآن،النحاس 196/5، إعراب القرآن ، ابن سيده 222/8، البيان في غريب إعراب القرآن 547/2، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 487/6، التبيان في إعراب القرآن 1309/2،غرائب التفسير وعجائب التأويل 1408/2
101) التبيان في إعراب القرآن 1309/2
102) نتائج الفكر في النحو 264
103) الخصائص 211/2
104) السابق نفسه
105) السابق 295/1 .
106) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 118/3. وينظر:غرائب التفسير وعجائب التأويل 1261/2
107) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 373/1
108) الخصائص 211/2
109) الجن 4 . قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر بفتح الهمزة، والباقون بكسرها[ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين البناء ‹1117هـ›، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية-لبنان، ط1، 1998م، 559/1].

بعده من الْفِعْل الأول وَيلْزم من أجَاز هَذَا أَن يُجِيز يقوم زيد على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر والتقديم وَالتَّأْخِير وَلم يجزه أحد"[110].

كذا رفضه العكبري، وعلى أن يكون "موصولا أضاف معللا بقوله في أحد وجهي اسم: "الثَّانِي: أَنَّ اسْمَ "؛ وَفِي يَصْنَعُ ضَمِيرُ فَاعِلٍ،لِأَنَّ "يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي" فَلَا يُقَدَّرُ تَأْخِيرُهُ، كَمَا لَا يُقَدَّرُ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ"[111]، فلما صلح الفعل" للعمل في الاسم بعده ورفعه كما يرتفع الفاعل بفعله، امتنع أن ينوى به التأخير وبفاعله التقديم كما يمتنع تقديم الفاعل على فعله؛ إذ"الفاعل ليس رتبته التقديم"[112]، فقد اتضحت لديه هذه الإشارة الاستدلالية في منعه تقديم" على عامله؛ ومن ثَمّ امتناع إرادة تقديمه اسما لـ"، كما أن في كلامه إشارة إلى عدم مخالفة ظاهر الترتيب لغير ضرورة ما دام العامل صالحا للعمل؛ وهو ما صرّح به المنتجب الهمذاني مستدلا في ردّه؛ قال: "وهذا من التعسف والتصرف البارد؛ لأن الشيء إذا وقع في رتبته فلا يُنوى به تقديم ولا تأخير من غير اضطرار"[113]، وكذا يتضح هذا التنازع بين" و" في"، ونفي جواز التقديم والتأخير، وإثبات عمل الفعل الثاني دون الأول؛ فيكون الاسم معموله دون الأول، وهو ما تؤكده قاعدة التوجيه: "لا يلي العامل ما عمل فيه غيره"[114].

وعلى القول بعدم جواز رفع" اسما مؤخرا لـ"، وتقديم خبرها"، يتضح اسمها ضميرا متضمنا فيها يعود على" موصولةً، وجُمْلَة" خَبَرهَا، وفي" ضمير يعود على اسم"[115]، أي:"أهلكنا ما عمل فرعون وقومه بأرض مصر"[116].

– الشاهد الثاني: قولهتعالى: "(الإسراء:79)، ذهبوا إلى امتناع التقديم والتأخير بين معموليّ" في ضوء قواعد التوجيه التالية:

- "كل ما كان في صلة شيءٍ من اسمٍ أو فعلٍ مما لا يتمُّ إلا به فلا يجوز أن نفصلَ بينَهُ وبين صلته بشيءٍ غريب منه"[117].

110) مشكل إعراب القرآن 300/1

111) التبيان في إعراب القرآن 592/1 . وذكر في الوجه الأول أن يكون اسمها ضمير"، وخبرها الجملة بعدها، كما ذهب إلى القول برفع" اسما لـ"عند تضعيفه أن يكون اسم" ضمير الشأن على أن تكون" مصدرية و" ناقصة فلا تفصل بين" و" وبين صلتها.

112) الخصائص 295/1 . يقول ابن السراج:"الفاعل لا يجوز أن يُقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة"[الأصول في النحو 174/1].

113) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 118/3

114) نتائج الفكر في النحو 264

115) ينظر: مشكل إعراب القرآن،القيسي 300/1، البيان في غريب إعراب القرآن 372/1، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 118/3. كما قيل" مصدرية، و" زَائِدَة .

116) التفسير البسيط 322/9

117) الأصول في النحو 224/2

- "لا يلي العامل ما عمل فيه غيره"[118].
- "اكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد"[119].
- "ما لا يتصرف لا يتصرف عمله"[120].

ذهب فريق إلى عدم جواز النقصان فيﱠتنِّ، وعدم إجراء الكلام على تقديم وتأخير؛ فلم يُجِز رفعﱡ اسما مؤخرا لها، ويكونﱠتىتيِّ في موضع نصب خبرها مقدما على الاسم، وهذا عند القول بإعمالﱡتيِّ فيﱡ حالا أو ظرفا أو مصدرا مفعولا مطلقا؛ إذ يقع الفصل بـﱡ اسمﱠتنِّ بين العاملﱡتيِّ وبين معمولهﱡ، وهو فصل بين المصدر المؤول وصلته بما هو أجنبي عنهما، وهذا الفصل بين الموصول وصلته ممتنع [121]وفقا لما تقرر من قواعد التوجيه القائلة: "كل ما كان في صلة شيءٍ من اسمٍ أو فعلٍ مما لا يتمُّ إلا به فلا يجوز أن نفصلَ بينَهُ وبين صلته بشيءٍ غريب منه"[122].

وإلى ذلك ذهب ابن سيده ، وقد ذكر التمام فيﱠتنِّ، وفاعلهاﱡتىتيِّ، وبيّن عدم نقصانها ووجه امتناع التقديم والتأخير؛ إذ جعلﱡ فاعلا مرفوعا بـﱡتيِّ، وبه أيضا ينصبﱡ على الحالية أو المصدرية أو الظرفية، ولم يُجِز التقديم والتأخير سوى على تقدير فعل هو العامل فيﱡ، وبدون هذا التقدير ينتفي التقديم والتأخير بين اسمﱠتنِّ وخبرها؛ فيكون مما يتضح به التمام فيﱠتنِّ، والمصدر المؤول بعدها في موضع رفع فاعلها، وما بعدﱡتيِّ معمول له[123]، كما أن نفي جواز التقديم والتأخير يكون معه نقصانﱠتنِّ ممكناعلى أن يسد المصدر المؤول مسد اسمها وخبرها[124].

وفي رفعﱡ فاعلا بـﱡتيِّ دونﱠتنِّ إشارة إلى ما يرد بين الفعلين من التنازع الذي يُبرز انتفاء التقديم والتأخير عبر إعمال الفعل الثاني الأقرب؛ عملا بقاعدة التوجيه: "اكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد"[125]، وكذا:"لا يلي العامل ما عمل فيه غيره"[126]؛ يقول رضي الدين

118) نتائج الفكر في النحو 264
119) الخصائص 211/2
120) الأصول في النحو 142/1
121) ينظر: شرح المفصل،ابن يعيش 376/4 ،شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب 217/4، البحر المحيط 70/6
122) الأصول في النحو 224/2
123) ينظر: إعراب القرآن،ابن سيده 209/6
124) روى أبو حيان عن المبرد وأبي سعيد السيرافي وابن عصفور أن تسد "أن" مع صلتها ههنا مسد الاسم والخبر، كما تسد مسد مفعولي ‹ظن›[ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 351/4].
125) الخصائص 211/2
126) نتائج الفكر في النحو 264

الاستراباذي: "لو جعلنا الفعلين متنازعين في ما لم يجز إعمال الأول أعني ما، لكون ما وهو أجبني، إذن، فاصلا بين بعض الصلة وبعض"[127].

ويُروى عن أبي علي الفارسي منع تقديم خبر ‹عسى› على اسمها؛ لما كانت فعلا غير متصرف[128]، عملا بقاعدة التوجيه: "ما لا يتصرف لا يتصرف عمله"[129].

وعلى انتفاء التقديم والتأخير يكون معنى الكلام: "وجب أو قرب بعث ربك إياك"[130]، وعلى القول بجواز التقديم والتأخير يكون المعنى: "ومن الليل فتهجد فرضا فرضته عليك، لعل ربك أن يبعثك يوم القيامة مقاما تقوم فيه محمودا تحمده"[131]،أمره بأن يزْدَاد في عبادته على مَا أمِرَ به الخلقُ أجْمعونَ، لأنه فضله عليهم، ثم وعده أن يبعثه مقاماً محموداً [132].

❖ **تقديم وتأخير أحد ركني الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة بالمشبهات بـ ‹ليس›:**

– قوله تعالى: ما(الجاثية:32)، يُذكر على التقديم والتأخير، وذلك في أوجه استدلالية عدة كالحمل على الإفادة وظاهر الكلام، وما له نظير، وهو كما يلي:

- "حمل الكلام على ما فيه فائدة أولى"[133].
- "حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة"[134].
- "الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانع"[135].
- "لا يفرغ بالمصدر المؤكد"[136].
- "المصِيرُ إلى ما له نظِيرُ أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[137].

أجيز أن يكون الكلام في ما على غير ظاهره، ويكون على تقديم وتأخير، وتكون ما واقعة في غير موقعها؛ فتكون مؤخَرة لفظا مُقدمة حُكْما وتقديرا، ويكون ما متقدما عليها في نية التأخير، وهو خبر

127) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب 217/4
128) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 351/4، 352. ذكر أبو علي إجراء ‹عسى› مجرى ‹لعل›، وامتناعها من التصرف[ينظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب 494].
129) الأصول في النحو 142/1
130) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 216/4
131) جامع البيان في تأويل القرآن 526/17
132) معاني القرآن وإعرابه 256/3
133) البيان في غريب إعراب القرآن 429/2
134) الإنصاف في مسائل الخلاف 210/1
135) الخصائص 256/1
136) إعراب القرآن، ابن سيده 44/8
137) الإنصاف في مسائل الخلاف 20/1

لمبتدأ مقدر، وتقدير الكلام: إنْ نحن إلا نظن ظنًّا[138]، ويستدلون في هذا بعدم الفائدة إذا أخرج الكلام على ظاهر لفظه[139]، وهو ما يبينه النحاس بقوله: "لا يقال: ما ضربت إلّا ضربا، وما ظننت إلّا ظنّا، لأنه لا فائدة فيه أن يقع بعد حرف الإيجاب لأنّ معنى المصدر كمعنى الفعل. فالجواب عن الآية عن محمد بن يزيد على معنيين: أحدهما أن يكون في الكلام تقديم وتأخير أي إن نحن إلّا نظنّ ظنّا"[140]، ويلحظ فيه إشارة إلى ما قررته قواعد التوجيه:"حمل الكلام على ما فيه فائدة أولى"[141]، "حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة"[142].

وكذا قدّره أبو علي الفارسي على التقديم والتأخير مبينا وجه عدم الفائدة من ذكر المصدر وهو في معنى الفعل معلوم بالضرورة؛ فوجب أن تكون‹إلا› منويا بها التقديم، "وَلَوْلَا هَذَا التَّقْدِيرُ: لَكَانَ الْمَعْنَى: مَا نَظُنُّ إِلَّا نَظُنُّ"[143].

وعليه أورد ابن عصفور كلام أبي علي الفارسي مستدلا بفساد الكلام على ظاهره؛ قال: "ألا ترى أنه إذا حُمل على ظاهره كان فاسدا، لأنه معلوم أنه لا يُظَنُّ غير الظن"[144]، وفيه إشارة إلى ما قررته قواعد التوجيه من عدم جواز ما أدى إلى فساد الكلام[145]، مثل: "الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانع"[146].

ويتبين وجه فساد الكلام وعدم فائدته أن كان الاستثناء المفرغ لا يأتي في المفعول المطلق المؤكد؛ فهو غير مفيد، وهو مما يستدلون به على حمل الكلام على غير ظاهره ووقوع‹إلا›غير موقعها[147]، وعليه

138) ينظر: مشكل إعراب القرآن 664/2، غرائب التفسير وعجائب التأويل 1089/2، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1233/2، التبيان في إعراب القرآن 1153/2، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد595/5، الجامع لأحكام القرآن 177/16، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 109/5.

139) ينظر: شرح المفصل 360/4

140) إعراب القرآن،النحاس 102/4. وذكر في الوجه الثاني تقدير الكلام: إن نظنّ إلّا أنكم تظنّون ظنّا.

141) البيان في غريب إعراب القرآن 429/2

142) الإنصاف في مسائل الخلاف 210/1

143) التبيان في إعراب القرآن 1153/2

144) شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ابن عصفور‹669هـ›، تحقيق: فواز الشّعار، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1998هـ، 382/1

145) ينظر: المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس المبرد ‹285هـ›، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب–بيروت، د.ت، 105/4، 353، المسائل البصريات، أبو علي الفارسي‹377هـ›، المحقق: د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405هـ–1985هـ، 485/1، اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري‹616هـ›، المحقق: د.عبد الإله النبهان، دار الفكر–دمشق، ط1، 1995م، 22/2

146) الخصائص 256/1

147) ينظر: شرح الرضي على الكافية 103/2. ذكر الإشكال في المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع مستثنى، ثم روى التقديم والتأخير في الآية عن ابن يعيش إلا أنه رأى فيه تكلفا.

ذكر ابن سيده وجوه التأويل في الآية ومنها إزاحة‹إلا›عن موقعها[148]، وقال مستدلا: "□□□□"، تقول: ضربت ضربا، فإن نفيت، لم تدخل إلا، إذ لا يفرغ بالمصدر المؤكد، فلا تقول: ما ضربت إلا ضرباً، ولا ما قمت إلا قياما"[149]، "والتفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلا المصدر المؤكد؛ فإنه لا يكون فيه"[150].

وقد أخرجوا القول بالتقديم والتأخير في موضع‹إلا› من الآية حملا على نظيره من كلام العرب: ليس الطيب إلا المسك[151]، وفيه تتضح الإشارة إلى الاستدلال بما قررته قواعد التوجيه من قولهم: "المصِيرُ إلى ما له نظِيرُ أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[152].

ويتضح معنى الكلام، أي أنهم قالوا: "ما ندري ما يقول، ولكنا نظنه ظنًا في غير يقين أنه كما قلت"[153]، وإجراء الكلام ههنا على التقديم والتأخير يُغني عما ذهبوا إليه من تقدير محذوف بعد‹إلا› يكون جملة أو وصفا للمصدر[154].

❖ التقديم والتأخير بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة بـ‹إنَّ›وأخواتها:

1- إثبات التقديم والتأخير بين اسم ‹إنَّ› وخبرها :

- الشاهد الأول:قوله تعالى:"□□ □ بجبح بخ بم به تج تحتخ"(القصص:26)، يأتي حديثهم فيه عن التقديم والتأخير في ضوء قواعد التوجيه كالتالي:

- "الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح فى غرض المتكلم"[155].
- "النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام"[156].

جعل الزمخشري "بم به تج" اسم "بخ" من قبيل المقدّم، وكان حقه التأخير ويكون هو الخبر، ويكون "تح" اسما لـ"بخ" إلا أنه تأخّر وهو خبر "بخ"، وبنى قوله بالتقديم في الآية على ما تقرر من قواعد التوجيه التي تصرح بتقديم الشيء للأهمية والعناية به؛ قال:"كيف جعل "بم به تج" اسما لـ"بخ"، و"تح تخ" خبرا؟ ... العناية هي سبب التقديم،

148) ينظر: إعراب القرآن، ابن سيده 44/8، التذييل والتكميل 174/8. وذكروا وجهين آخرين: حذف صفة المصدر، والثاني: تضمين"□" معنى نعتقد، و"□" مفعول به.
149) السابق نفسه
150) التذييل والتكميل 174/8
151) ينظر: المسائل الحلبيات 228، 229، إعراب القرآن،النحاس 102/4، الهداية إلى بلوغ النهاية 6799/10، إعراب القرآن،ابن سيده 44/8، شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور 381/1، 382
152) الإنصاف في مسائل الخلاف 20/1
153) التفسير البسيط 155/20
154) ذكروا تقدير الكلام: إن نظنّ إلّا أنكم تظنّون ظنّا ، أو يحذف صفة المصدر، أي: ظنا ضعيفا، أو لا يؤدي إلى يقين، وتكون‹إلا› في موضعها[ينظر: مشكل إعراب القرآن 663/2، غرائب التفسير وعجائب التأويل 1089/2، البيان في غريب إعراب القرآن 367/2].
155) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ،385/1 . وينظر: مسائل نحو مفردة 3
156) نتائج الفكر في النحو، السهيلي 61

وقد صدقت حتى جعل لها ما هو أحق بأن يكون خبرا اسما"[157]، ويبدو أنه لما كان ٌبمِّ نكرة وإن تخصصت بالإضافة، جعل حقه التأخير إلى الخبر، وكان حقٌتخِّ وهو معرفة التقديم ليكون اسمٌبخِّ، وذلك في ضوء قاعدة التوجيه: "النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام"[158].

وكذا أشار فخر الدين الرازي إلى أولوية عكس الترتيب؛ فقال: "إِنَّمَا جعل ٌبمبهتجِّ اسما وٌتحتخِّ خَبَرًا مَعَ أَنَّ الْعَكْسَ أَوْلَى لِأَنَّ الْعِنَايَةَ هِيَ سَبَبُ التَّقْدِيمِ"[159]، وعليه يبين ابن عاشور وجه دلالة التقديم على الأهمية وقصْد الكلام، فيقول: "أُوثِرَ بِالتَّقْدِيمِ فِي جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ مَا هُوَ أَهَمُّ وَأَوْلَى بِالْعِنَايَةِ وَهُوَ خَيْرُ أَجِيرٍ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ سِيقَتْ مَسَاقَ التَّعْلِيلِ لِجُمْلَةِ اسْتَأْجِرْهُ فَوَصْفُ الْأَجِيرِ أَهَمُّ فِي مَقَامِ تَعْلِيلِهَا وَنَفْسُ السَّامِعِ أَشَدُّ تَرَقُّبًا لِحَالِهِ"[160].

– الشاهد الثاني:قوله تعالى:ٌّٰ□□ٍّ(الحجرات:7)، تضمنت تعليلَ حمله على التقديم قاعدةُ التوجيه التالية:

- "الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح فى غرض المتكلم"[161].

جعل الزمخشري خبرٌمقدما فيٌ، وعلة تقديمه لديه أن عليه مدار الكلام والاهتمام؛ قال:"إن قلت: ما فائدة تقديم خبر ‹إنّ› على اسمها؟ قلت: القصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن الله منهم من استتباع رأى رسول اللهﷺلآرائهم، فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه"[162]، وفي كلامه إشارة إلى ما قررته قواعد التوجيه من تقديم ما عليه الاهتمام وقصد المتكلم، وتابعه ابن عاشور، فجعل تقديمه اهتماما به؛ قال: "تَقْدِيمُ خَبَرِ ‹إِنَّ› عَلَى اسْمِهَا فِي قَوْلِهِ:ٌّٰ□□ٍّلِلِاهْتِمَامِ بِهَذَا الْكَوْنِ فِيهِمْ وَتَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ وَاجِبَهُمُ الِاغْتِبَاطُ بِهِ وَالْإِخْلَاصُ لَهُ لِأَنَّ كَوْنَهُ فِيهِمْ شَرَفٌ عَظِيمٌ لِجَمَاعَتِهِمْ وَصَلَاحٌ لَهُمْ"[163].

وعلى القول بتقديمٌ خبرا لـ ‹أنّ›على اسمها يتضح ما ذهب إليه النحاة من الحالية أو الاستئناف[164]في قوله تعالى:ٌّٰ□□ٍّ، وقد اكتفت‹أنّ›بمعموليها، وعلى غير التقديم يكون خبرها فيما بعد من قوله تعالى:ٌّٰبنٍّ[165]، وحينئذ لا يتأتى الاستئناف فيٌّٰ□□ٍّ، ويكون الكلام متصلا.

2- نفي التقديم والتأخير بين خبر‹إنَّ› وما في صلة اسمها:

157) الكشاف 403/3، 404
158) نتائج الفكر في النحو 61
159) مفاتيح الغيب 591/24
160) التحرير والتنوير 106/20
161) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح 385/1 . وينظر: مسائل نحو مفردة 3
162) الكشاف 361/4
163) التحرير والتنوير 235/26
164) جعلوا الحال من أحد الضميرين،البارز أو المستتر فيٌّٰ، كما ذكر بعضهم الاستئناف معترضا لتنافر النظم[ينظر: الكشاف 361/4، إعراب القرآن، ابن سيده 68/8، التبيان في إعراب القرآن 1171/2،الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 662/5].
165) ينظر: النكت في القرآن الكريم 454

– قوله تعالى:□□□□ □□□□□□ □□□□□□□(الحج:25)، يأتي وجه امتناع تقديم الخبر في ضوء الاستدلال بعدم الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف، أو بين الصلة والموصول، وهو ما توضحه القواعد التالية:

- "الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد"[166].
- "يقبح الفصل بين الصفة والموصوف بما لا يتعلق بواحد منهما"[167].
- "يضعف الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وهو غير سائغ"[168].
- "من الشذوذ الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل"[169].
- "الموصولات لا يجوز أن يفرق بين بعض صلاتها وبعض بشيء غريب منها"[170].
- "الفصل بين بعض الصلة وبعضها غير ممتنع، وإنما الممتنع الفصل بين بعضها وبعض بأجنبي عنها"[171].

أجازوا أن يكون خبر□ محذوفا[172]، إلا أنّ الزمخشري جعل موضع تقديره بعد □□،أي: نذيقهم من عذاب أليم، لدلالة جواب الشرط آخر الآية عليه[173]، إذ قدّره متقدما قبل تمام صلة اسم□ بمتعلقاتها، وفيه فصل بين □□ وصفته الاسم الموصول□، وهو ما لم يجزْه ابن سيده، وقال في تعليله:"قدره الزمخشري بعد قوله:□نذيقهم‹من عذاب أليم›، ولا يصح تقديره بعده؛ لأنّ□ صفة□□فموضع التقدير هو بعد□"[174]، وفي تعليله إشارة إلى ما تقرر من أن"الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد"[175]، وما بُني عليه من قواعد التوجيه عند كثير من النحاة، مثل قولهم: "يقبح الفصل بين الصفة والموصوف بما لا يتعلق بواحد

166) شرح كتاب سيبويه،السيرافي 382/1 . وينظر: الأصول في النحو 417/1، اللباب في علل البناء والإعراب 235/1، شرح المفصل 330/1
167) المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسيّ‹377هـ›، تحقيق: د.حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، ط1، 2004م، 621/2. بتصرف
168) أمالي ابن الحاجب 382/1، 383 . بتصرف بحذف "لأجل". وينظر: نفسه 461/1
169) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب 130/2. بتصرف بإعادة صياغة "الشذوذ الثاني" في الأصل إلى "من الشذوذ".
170) الأصول في النحو 237/2
171) البيان في غريب إعراب القرآن 508/2
172) ينظر: إعراب القرآن،النحاس 66/3، الهداية إلى بلوغ النهاية 4866/7، البيان في غريب إعراب القرآن 173/2، التبيان في إعراب القرآن 939/2، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 69/4، شرح الرضي على الكافية 377/4. كما ذكروا أن يكون تقديره: خسروا، أو هلكوا، أو معذبون، أو أن يكون الخبر هو جواب الشرط آخر الآية، أو يكون هو□والواو زائدة.
173) ينظر: الكشاف 151/3
174) إعراب القرآن،ابن سيده 361/6
175) شرح كتاب سيبويه،السيرافي 382/1 . وينظر: الأصول في النحو 417/1، اللباب في علل البناء والإعراب 235/1، شرح المفصل 330/1

منهما"[176]، وكذا: "من الشذوذ الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل"[177]؛ إذ الفصل بينهما بالخبر ضعيف ممتنع[178]، وهو ما يظهر في تعقيب ابن الحاجب في إحدى المسائل بقوله: "يضعف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وهو غير سائغ"[179].

وكذلك يتضح ضعف تقدير خبر ٌ متقدما قبل تمام صلة الموصول اسم ٌ بمتعلقاتها؛ لمَا يؤدي إليه من الفصل بين بعض الصلة وبعضها بالأجنبي عنها، وهو ممتنع كما قررته قواعد التوجيه، مثل: "الموصولات لا يجوز أن يفرق بين بعض صلاتها وبعض بشيء غريب منها"[180]، وكذا: "الفصل بين بعض الصلة وبعضها غير ممتنع، وإنما الممتنع الفصل بين بعضها وبعض بأجنبي عنها"[181].

وعليه يتضح قول من ذهب إلى تقدير الخبر بعد قوله تعالى: ٱ[182]، "أي: إن الذين جحدوا توحيد الله، وكذبوا رسله ومنعوا الناس الدخول في دين الله وصدوهم عن المسجد الحرام الذي جعله الله للناس المؤمنين كافة لم يخصص به بعض دون بعض، هلكوا"[183].

ثالثا: التقديم والتأخير في ركني الإسناد في الجملة الفعلية‹‹الفعل والفاعل››:

– الشاهد الأول:قوله تعالى: ٱ بر (البقرة:40)، يُحمل على فعل مقدر موضعه التأخير بعد ٌ، وذلك عبر الاستدلال بضوابط انفصال الضمير وموقعه من عامله، وعدم القياس على الضرورة والشذوذ، وهو ما تعرضه قواعد التوجيه كما يلي:

- "الفعل إذا تقدم لم يحسن أن يتصل به إلا ضمير خفيف"[184].
- "الضمير المنفصل يعمل فيه ما بعده لا ما قبله إذا كان عامله متعديا إلى معمول واحد"[185].

176) المسائل الشيرازيات 2/ 621 . بتصرف

177) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب 130/2 . بتصرف بإعادة صياغة "الشذوذ الثاني" في الأصل إلى "من الشذوذ".

178) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر، صاحب حماة‹732هـ›، تحقيق: د.رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، 2000م، 204/1، 258، شرح المفصل 333/1، 109/2

179) أمالي ابن الحاجب 382/1، **383** . وينظر: نفسه 461/1

180) الأصول في النحو 237/2

181) البيان في غريب إعراب القرآن 508/2

182) ينظر: المسائل الحلبيات 150، الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ ‹377هـ›، المحقق: بدر الدين قهوجي–بشير جويجابي، دار المأمون للتراث– دمشق/بيروت، ط2، 1413هـ–1993م، 241/4، إعراب القرآن،ابن سيده 361/6، غرائب التفسير وعجائب التأويل 466/1، المحرر الوجيز 115/4

183) الهداية إلى بلوغ النهاية 4866/7

184) المحرر الوجيز 134/1

185) البيان في غريب إعراب القرآن 77/1 . بتصرف .

- "الضمير المنفصل يجري مجرى الأجنبي في التقديم والتأخير والفرق"[186].
- "إذا كنيت عن المفعول به مع تقديمه، لم يكن إلا منفصلا"[187].
- "الضرورة لا يقاس عليها"[188].
- "الشاذ لا يقاس عليه"[189].

أجازوا أن يكون ضمير النصب المنفصل ٌ ٍ منصوبا بفعل محذوف يدل عليه ويفسره الفعل الظاهر بعده، ولم يعمل فيه هذا الظاهر لاستيفائه مفعوله، وجعلوا موضع تقدير الفعل المحذوف متأخرا بعد مفعوله الضمير المنفصل، وقبل الفعل الظاهر، وذلك لانفصال الضمير، ويكون التقدير: وإيّاي ارهبوا فارهبون[190]، وكذا استدل ابن عطية على تأخير الفعل المقدر وامتناع تقدمه، وفي نصبه الضمير المنفصل قال: "هو منصوب بإضمار فعل مؤخر، تقديره: وإياي ارهبوا فارهبون، وامتنع أن يتقدر مقدما؛ لأن الفعل إذا تقدم لم يحسن أن يتصل به إلا ضمير خفيف، فكان يجيء وارهبون"[191].

ويلحظ استدلاله بقوله: الفعل إذا تقدم لم يحسن أن يتصل به إلا ضمير خفيف، ويتضح من قول مكي القيسي على تأخير الفعل المقدر: "لَو قدرته قبله لاتصل بِهِ فَكنت تَقول وارهبوني فارهبون"[192]، وهو ما صاغه ابن سيده بقوله: "إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً والفعل متعدياً إلى واحد هو الضمير، وجب تأخير الفعل.. ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة"[193].

وكذا أخرجه ابن الأنباري مستدلا بأن الضمير المنفصل يعمل فيه ما بعده لا ما قبله إذا كان عامله متعديا إلى معمول واحد، ولو سبقه لاتصل به، ولم يأت الضمير منفصلا عن الفعل قبله سوى في ضرورة الشعر، وهو شاذ لا يقاس عليه[194].

186) شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ‹384هـ›، أطروحة دكتوراه: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–الرياض، 1418هـ– 1998م، 621. بتصرف بزيادة "الضمير" تبعا لسياقه، وحذف "لأنه".
187) شرح المفصل **293/2** . بتصرف .
188) الإنصاف في مسائل الخلاف 123/1
189) التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ‹القرن الرابع الهجري›، تحقيق:د.فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر–دمشق، ط1، 1982م، 249/1 . وينظر: الأصول في النحو 351/2
190) ينظر: مشكل إعراب القرآن 90/1، إعراب القرآن، ابن سيده 141/1، التفسير البسيط 432/2، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 242/1، الجامع لأحكام القرآن 333/1
191) المحرر الوجيز 134/1
192) مشكل إعراب القرآن 90/1
193) إعراب القرآن، ابن سيده 137/6. ذكره عند تناوله نظيره ٌ ٍ سورة النحل‹51›.
194) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي 108/3، البيان في غريب إعراب القرآن 77/1

ويمكن فهم ما ذهبوا إليه من الاستدلال في ضوء ما تقرر من قولهم: "الضمير المنفصل يجري مجرى الأجنبي في التقديم والتأخير والفرق"[195]، "إذا كنيت عن المفعول به مع تقديمه، لم يكن إلا منفصلا"[196].

فقد اتضح منعهم تقديم الفعل المقدر المتعدي إلى مفعول واحد على معموله الضمير المنفصل ههنا، ويستفاد مما سبق عند ابن سيده وابن الأنباري استدلالهم عليه بعدم جواز التقديم سوى في ضرورة الشعر، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، ويأتي هذا في ضوء ما تقرر من قواعد التوجيه: "الضرورة لا يقاس عليها"[197]، "الشاذ لا يقاس عليه"[198].

وعليه يتضح عدم صحة قول من ذهب إلى تقدير الفعل متقدما على الضمير المنفصل[199]، كما تتضح دلالة تقديم المفعول وتأخير الفعل المقدر ههنا على الاختصاص[200]، وإفادة الحصر[201]، "وهو أَنْ لَا يَرْهَبَ الْخَلْقُ إِلَّا مِنْهُ"[202]، والمعنى: "فإياي فاتقوا وخافوا عقابي"[203].

– الشاهد الثاني:قوله تعالى: ﴿□□□□□□□□بر﴾(الأعراف:4)، حملوا تأخير الفعل المقدر عامل النصب في﴿لِ﴾على الاستدلال بصدارة﴿لِ﴾ والحمل على نقيضها‹رُبّ›، وقد طرقته قواعد التوجيه التالية:

- "‹كم›لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر, ولا يجوز أن تبنيها على فعل"[204].
- "العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه, كما تجريه مجرى نظيره"[205].
- "‹رُبّ› لا تقع إلا في صدر الكلام"[206].

أجازوا أن تكون﴿لِ﴾الخبرية في موضع نصب بفعل مقدّر يدل عليه﴿□□﴾ الظاهر بعده ويفسره، ولم تنصب بما بعدها لاكتفائه بمفعوله، ومنعوا من تقدير الفعل المحذوف مقدما قبل﴿لِ﴾، بل أخّروا موضع تقديره لمَا بعدّ﴿لِ﴾، وقبل الفعل الظاهر، أي: وَكم أهلكنا من قَرْيَة أهلكناها، وحجتهم فيه أن كان لـ﴿لِ﴾ الخبرية صدر

195) شرح كتاب سيبويه،الرماني 621. بتصرف بزيادة "الضمير" تبعا لسياقه في الأصل، وحذف "لأنه".
196) شرح المفصل **293/2** . بتصرف، بإبدال"عن المفعول به" من "عنه".
197) الإنصاف في مسائل الخلاف 123/1
198) التبصرة والتذكرة 249/1
199) ينظر: إعراب القرآن، ابن سيده 141/1، المحرر الوجيز 400/3، التبيان في إعراب القرآن 57/1. كما ذكروا نصب الضمير المنفصل بالفعل الظاهر بعده، ويكون الضمير المقدر المتصل به للتأكيد[ينظر: إعراب القرآن، ابن سيده 142/1].
200) ينظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي ‹626هـ›، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2، 1407هـ–1987م، 250/1، التحرير والتنوير 454/1
201) ينظر: مفاتيح الغيب 482/3، 220/20، التحرير والتنوير 454/1، 457
202) مفاتيح الغيب 220/20 . وينظر: نفسه 482/3
203) جامع البيان في تأويل القرآن 220/17
204) الأصول في النحو 316/1
205) الخصائص 391/2
206) الإنصاف في مسائل الخلاف 686/2. بتصرف بإبدال‹رُبّ› من ضميرها. وينظر: شرح الرضي على الكافية 157/3

الكلام؛ فلا يعمل فيها ما قبلها، وهم في ذلك يحملونها على الاستفهامية أو ‹رُبّ› لصدارتهما والتشابه معها[207]، وعليه يبين مكي القيسي وجه الاستدلال ومعنى الكلام؛ فيقول: "وَيجوز أَن تكون فِي مَوضِع نصب بإضمار فعل بعْدهَا تَقْدِيره: وَكم أهلكنا من قَرْيَة أهلكناها، وَلَا يجوز أَن تقدر الْفِعْل الْمُضمر قبلهَا؛ لِأَنَّهَا لَا يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا لمضارعتها ‹كم› فِي الِاسْتِفْهَام وَلِأَن لَهَا صدر الْكَلَام إِذْ هِيَ نقيضة رب الَّتِي لَهَا صدر الْكَلَام أَيْضا، وَتَقْدِير الْآيَة وَكم من قَرْيَة أردنَا إهلاكها فَجَاءَهَا بأسنا"[208].

فقد بنوا استدلالهم على ما بين ‹كم› بنوعيها في الاستفهام والخبر من تشابه؛ إذ كانت الاستفهامية لإنشاء الاستفهام، والخبرية لإنشاء التكثير، فأعطوا الخبرية من أحكام الاستفهامية في الصدارة[209]، ويأتي هذا في ضوء ما تقرره قواعد التوجيه: "‹كم› لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر, ولا يجوز أن تبنيها على فعل"[210]، "‹كم›لا يعمل فيها ما قبلها، خبرا كانت أو استفهاما"[211].

وكذا حملوا في استدلالهم ‹كم› الخبرية على نقيضها‹رُبّ› مشابهة بينهما؛ لمّا أفادت الخبرية إنشاء التكثير، وأفادت‹رُبّ› معنى إنشاء التقليل، وقد أوجبوا لـ‹رُبّ› صدر الكلام[212]، ويأتي هذا في ضوء ما تقرر من قواعد التوجيه، مثل: "العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه, كما تجريه مجرى نظيره"[213]، "‹رُبّ› لا تقع إلا في صدر الكلام"[214]، "كل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة"[215].

وعلى القول بتقدير الفعل الناصب بدلالة الظاهر عليه، يمتنع ما ذهب إليه بعضهم من القول بأن هذا الظاهر صفة للاسم قبله[216]؛ إذ كانت "الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا يكون تفسيرا لما يعمل فيما قبلها"[217]، ولذا أجيز تقدير فعل يفسره، إذا كان صفة للاسم قبله[218]

207) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل 396/1، المحرر الوجيز 373/2، التبيان في إعراب القرآن للعكبري 557/1، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 9/3، الجامع لأحكام القرآن 162/7.
208) مشكل إعراب القرآن 282/1
209) ينظر: شرح المفصل 165/3،الكناش في فني النحو والصرف 283/1.وذكروا اعتراض الكوفيين في ذلك.
210) الأصول في النحو 316/1
211) معاني القرآن وإعرابه 285/4
212) ينظر: شرح الرضي على الكافية 157/3
213) الخصائص 391/2
214) الإنصاف في مسائل الخلاف 686/2. بتصرف بإبدال‹رُبّ›من ضميرها. وينظر: شرح الرضي على الكافية 157/3
215) شرح الرضي على الكافية 157/3
216) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 162/7
217) البيان في غريب إعراب القرآن 406/2. وينظر: الخصائص 2/ 393
218) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج 910/3، غرائب التفسير وعجائب التأويل 396/1، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 449/1، البيان في غريب إعراب القرآن 354/1. وأجيز أن يكون الكلام على الابتداء بـ"لِيَ"، وخبرها فيما بعدها[نفسه، مشكل إعراب القرآن 282/1، إعراب القرآن، ابن سيده 8/5، المحرر الوجيز 373/2].

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة تلخصها على النحو التالي:

1. تضافرت قواعد توجيه عدة للاحتجاج على الموضع الواحد من مواضع التقديم والتأخير في كثير من الأحيان سواء بالنفي أو الإثبات.
2. تعدد قواعد التوجيه التركيبية المستدل بها على موضع التقديم والتأخير وتنوعها عند المعرِب الواحد أو لدى أكثر من مُعْرِب على الموضع نفسه، وذلك في نماذج كثيرة؛ أي اختلاف الاستدلال بالقواعد على المسألة الواحدة وتنوعه، مما يترتب عليه تعدد القواعد للمسألة الواحدة.
3. لقواعد التوجيه التركيبية أثر بالغ في التوجيه النحوي لمسائل التقديم والتأخير، وكذلك تعدّى أثرها إلى ما تلاه من التداعيات التركيبية والدلالية لتوجيه موضع التقديم والتأخير بالنفي أو الإثبات؛ إذ يُبْنَى على إثبات أو امتناع التقديم والتأخير إثبات أو امتناع أوجه أخرى في التركيب والدلالة.
4. تنوعت أساليب توظيف قواعد التوجيه التركيبية لدى مُعربي القرآن الكريم – في الفترة الزمنية المحددة من القرن الثالث إلى القرن السابع الهجري– وأخذ توظيفها والاحتجاج بها مظاهر عدة أَبْرَزها ما يلي:

الأول: التصريح بالقاعدة وصياغتها في قالب تنظيري.

الثاني: التوجيه وفق مضمون القاعدة أو ما يُفهم منه الإشارة إليها دون التصريح بالقاعدة ذاتها.

الثالث: البدء بعرض الوجه النحوي ثم استنباط قواعد التوجيه من السياق التركيبي والاحتجاج بها، وذلك في مقابل إطلاق القواعد ثم إيراد ما ينضوي تحتها من توجيه سياق التركيب ومسائله وتحليله في ضوئها.

الرابع: الاستدلال بالقواعد الجزئية الخاصة بالمسألة أو الموضع من التركيب، وذلك بالإضافة إلى الاستدلال بالقواعد العامة المطلقة التي توظّف في أكثر من باب نحوي أو سياق تركيبي.

5. عدم صدق بعض القواعد العامة في بعض المواضع؛ فلا تكون مطلقة، ولا تطَّرِد في كل مسألة أو موضع.
6. كان لقواعد التوجيه التركيبية الأثر البالغ في توجيه مسائل الخلاف والاختيار والترجيح أوالتضعيف والرفض.
7. ضعف المنهج الاستدلالي عند بعض المصنفين حسب ما لاحظته هذه الدراسة ؛ فقَلّ تبعا لذلك الاحتجاج بقواعد التوجيه أو الإشارة إليها عندهم، وذلك مثل: نجم الدين محمود بن الحسين النيسابوري‹550هـ› في كتابه: إيجاز البيان عن معاني القرآن، وبيان الحق النيسابوري الغزنوي‹553هـ›

في كتابه: باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن، كما لوحظ قلة الاستدلال بقواعد التوجيه عند الزمخشري في تفسيره الكشاف وخاصة في الجزأين الأولين منه، وكذا عند أبي البقاء العكبري في كتابه: التبيان في إعراب القرآن، وذلك في جزئه الأول.

قائمة المراجع:

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن.(1975م).شرح الرضي على الكافية، تحقيق: أ.د. يوسف حسن عمر، ليبيا، جامعة قار يونس.

ابن الأثير، مجد الدين.(1420هـ).البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني.(1415هـ).روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين.(1424هـ-2003م).الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية.

ابن الأنبارى، أبو البركات.(1980م).البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق ومراجعة: طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي.(1994م).كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الصباح.

الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين.(1420هـ).إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط4، القاهرة، دارالكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبنانية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر.(1418هـ-1997م).خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي.

البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي.(1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان.(د.ت).الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس.(1409هـ- 1989م).أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الأردن، دار عمار، بيروت، دار الجيل.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر.(2010م).الكافية في علم النحو، تحقيق:د/صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، القاهرة، مكتبة الآداب.

حسّان، تمام.(2000م).الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ط1، الهيئة العامة للكتاب.

حسان، تمام.(1427هـ-2006م).اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي.(1422هـ-2001م).البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف.(د.ت).التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د.حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم، دار كنوز إشبيليا.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد.(1360هـ -1941م). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الكتب المصرية.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد.(1401هـ).الحجة في القراءات السبع، المحقق: د.عبد العال سالم مكرم، ط4، بيروت، دار الشروق.

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد.(1392هـ-1972م).المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق.
الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء.(1411هـ-1990م).معاني القرآن، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو.(1428هـ-2007م). جامع البيان في القراءات السبع، ط1، الإمارات، جامعة الشارقة.
الدمياطيّ، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني.(1998م).إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المحقق: أنس مهرة، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية.
الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين خطيب الري.(1420هـ).مفاتيح الغيب، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد.(1420هـ-1999م).تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق ودراسة(تفسير الفاتحة والبقرة): د.محمد عبد العزيز بسيوني،ط1، كلية الآداب- جامعة طنطا.
الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل.(1408هـ-1988م).معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب.
الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد.(1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.
الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد.(1993م).المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د.علي بو ملحم، ط1، بيروت، مكتبة الهلال.
السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي.(1423هـ- 2003م).عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت- لبنان، المكتبة العصرية.
ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي.(د.ت).الأصول في النحو، المحقق:عبد الحسين الفتلي، لبنان- بيروت، مؤسسة الرسالة.
السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي.(1407هـ-1987م).مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، ط2، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.
السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي.(1418هـ-1997م).تفسير القرآن، المحقق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، الرياض- السعودية، دار الوطن.
السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم.(د.ت).الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله.(1412هـ-1992م).نتائج الفكر في النحو، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي.(1421هـ -2000م).المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
ابن سيده، علي بن إسماعيل.(د.ت).إعراب القرآن، نسخة برنامج المكتبة الشاملة.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان.(2008م).شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر.(2000م).الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: د.رياض بن حسن الخوام، بيروت-لبنان، المكتبة العصرية.
الصَّيْمَرِيّ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق.(1982م).التبصرة والتذكرة، تحقيق:د.فتحي أحمد مصطفى، ط1، دمشق، دار الفكر.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي.(1420هـ-2000م).جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة.
ابن عاشور، محمد الطاهر.(1984هـ).التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية.
أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه.(1992هـ). إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق:د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1،القاهرة، مكتبة الخانجي.
ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي.(1998هـ).شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشّعار، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.
ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام.(1422هـ).المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق:عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله.(1995م).اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د.عبد الإله النبهان، ط1، دمشق، دار الفكر.
العكبري، أبو البقاء.(1422هـ/2001م).مسائل نحو مفردة، تحقيق: د.جميل عبد الله عويضة، الرئاسة العامة- وكالة الغوث الدولية.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله.(د.ت).التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
أبو غربية، عصام عيد فهمي.(2006م).أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق،ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار.(1408هـ-1988م).كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق:د.محمود محمد الطناحي، ط1، القاهرة-مصر، مكتبة الخانجي.
الفارسي، أبو علي.(1405هـ-1985هـ).المسائل البصريات، المحقق: د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط1، مطبعة المدني.
الفارسيّ، أبو علي.(1407هـ-1987م).المسائل الحلبيات، المحقق: د.حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة.
الفارسيّ، أبو علي.(1413هـ-1993م).الحجة للقراء السبعة، المحقق: بدر الدين قهوجي-بشير جويجابي، ط2، دمشق/بيروت، دار المأمون للتراث.
الفارسيِّ، أبو عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار.(2003م).الإغفال((وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب(معاني القرآن وإعرابه)لأبي إسحاق الزَّجَّاج))، تحقيق: د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي.
الفارسيّ، أبو علي.(2004م).المسائل الشيرازيات، تحقيق: د.حسن محمود هنداوي، ط1، كنوز إشبيليا.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد.(د.ت).معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الدين.(1384هـ- 1964م).الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، القاهرة، دار الكتب المصرية.
القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار.(1405هـ).مشكل إعراب القرآن، المحقق: د.حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر.(د.ت).غرائب التفسير وعجائب التأويل، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، بيروت، مؤسسة علوم القرآن.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي.(د.ت). المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب.
المُجَاشِعِي، أبو الحسن علي بن فَضَّال بن علي بن غالب.(1428هـ-2007م.).النكت في القرآن الكريم(في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، دراسة وتحقيق: د.عبد الله عبد القادر الطويل، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ.(1428هـ-2008م).توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق:عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي.
النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس.(1421هـ).إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
النيسابوريّ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران.(1981م).المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، دمشق، مجمع اللغة العربية.
النيسابوري، محمود بن أبى الحسن بن الحسين أبو القاسم.(1415هـ). إيجاز البيان عن معاني القرآن، المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين.(د.ت).شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: عبد الغني الدقر، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع.
الهمذاني، المنتجب.(1427هـ-2006م).الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط1، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، دار الزمان للنشر والتوزيع.
ابن يعيش، أبو البقاء ابن أبي السرايا محمد بن علي.(1422هـ-2001م).شرح المفصل للزمخشري، قدم له:الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

** **الرسائل الجامعية:**

الخولي، عبد الله أنور سيد أحمد.(1997م).قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
العريفي، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر.(1418هـ-1998م).[شرح كتاب سيبويه(من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني]،أطروحة دكتوراه:الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار.(1429هـ- 2008م).الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، ط1، مجموعة بحوث الكتاب والسنة- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي.(1430هـ).التفسير البسيط، المحقق: أصل تحقيقه في(15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود،ط1، عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.